The public expenditure and its impact on foreign reserves / analytical study

Asst. Lect. Ahmed Yahya Khudair
College of Administration and Economics, University of Baghdad
Ahmed.y@coadec.uobaghdad.edu.iq

Muhannad Yahya Khudair
Ministry of Finance
Mohannad.Yahia1202k@pgiafs.uobaghdad.edu.iq

Received: 19/5/2025 Accepted: 2/7/2025 Published: 30/6/2026

Abstract:

The research aims to study the impact of public spending on foreign reserves to find answers to the main questions of the research, which are the extent to which foreign reserves are affected in light of the growth of uncontrolled public spending and whether this impact is positive or negative. To achieve this goal, the researchers used the analytical method and employed regression coefficients to show the extent to which foreign reserves are affected by the level of public spending during the research period using the EViews program for quantitative analysis. The research reached results showing that public spending has a positive impact on foreign reserves.

Keywords: Public spending, foreign reserves, fiscal deficit, public revenues.

الانفاق العام وأثرهُ على الاحتياطيات الأجنبية / دراسة تحليلية

م. م. أحمد يحيى خضير
كلية الإدارة والاقتصاد/جامعة بغداد

مهند يحيى خضير
وزارة المالية

المستخلص:

يهدف البحث الى دراسة تأثير الأنفاق العام على الاحتياطيات الأجنبية ، من أجل أيجاد أجوبة لتساؤلات الرئيسة للبحث، وهي ما مدى تأثر الاحتياطيات الأجنبية في ظل تنامي الانفاق العام الغير منضبط، وهل هذا التأثير أيجابي إم سلبي، ولتحقيق هذا الهدف استخدم الباحثان أسلوب التحليلي وتوظيف معاملات الانحدار لبيان مدى تأثر الأحتياطيات الأجنبية بمستوى الانفاق العام خلال مدة البحث بواسطة البرنامج Evies للتحليل الكمي، إذ توصل البحث الى نتائج وتُظهر أن الإنفاق العام يؤثر إيجابيًا على الاحتياطيات الأجنبية.

الكلمات المفتاحية: الانفاق العام ، الاحتياطيات الأجنبية ، العجز المالي، الإيرادات العامة.

المقدمة:

تعد الاحتياطيات الأجنبية هي أحد المؤشرات الرئيسية لاستقرار النظام النقدي، وقدرة الدولة على مواجهة الأزمات الاقتصادية الخارجية، مثل أزمة ميزان المدفوعات، تقلبات أسعار الصرف، وغيرها من الأزمات التي تعصف بالنظام النقدي، وفي هذا السياق، يمارس الإنفاق العام دورًا محوريًا في التأثير على الاقتصادات، سواء كان من خلال تحفيز النمو الاقتصادي أو من خلال زيادة العجز المالي.

لذا يعد الإنفاق العام في العراق حبيس الإيرادات العامة والذي يشكل النفط المصدر الوحيد لتمويل هذا إنفاق المتعاظم سنوياً، وهذا المصدر الريعي يخضع للتقلبات الاقتصادية والسياسية، مع ثبات ابعاد الأنفاق العام، مما يدفع بالسلطة المالية في العراق باللجوء الى طرق أخرى لتمويل وسد العجز المالي، ومنها الدين العام بشقيه الداخلي والخارجي، وأخطرها هو تصفية بعض عناصر الاحتياطيات الأجنبية.

إذ يتناول البحث بيان أثر الانفاق العام على الاحتياطيات الأجنبية وتحديد طبيعة هذا الأثر سواء كان سلبي إم إيجابي، وما للأحتياطيات الأجنبية من دور في معالجة الازمات المختلفة والتي تنعكس على السياسة الاقتصادية للبلدان، إذ يفترض البحث تأثر الانفاق العام ارتفاعاً أو أنخفاضاً بمدى توفر الإيرادات العامة، وفي حال ثبات أو أرتفاع الانفاق العام عند مستوى معين مع

أنخفاض الإيرادات العامة، ينجم عن ذلك عجز في ميزان المدفوعات، مما يدفع بالسلطة النقدية الى تسييل جزء من الاحتياطيات الأجنبية لسد العجز، وهذا يعد خطوة خطيرة أتجاه تآكل الاحتياطيات الأجنبية بمرور الوقت وأنخفاضها الى مستويات تنذر بأنهيار النظام النقدي، ويعد ما ذكر في حالة السيناريو السلبي، أما في حالة التأثر الإيجابي، فان الاحتياطيات الأجنبية تتنامى من خلال ارتفاع الانفاق العام الذي ينجم من ارتفاع تبادل العملة الأجنبية (الدولار الأمريكي) في حيازة السلطة المالية المتولد من الإيرادات النفطية، مع العملة المحلية (الدينار العراقي) المتوفرة في حيازة الجهاز المصرفي وعلى قمتها البنك المركزي.

ولبيان هذا الأثر اعتمد الباحثان حدود البحث الزمنية للفترة (٢٠٠٦-٢٠٢٣) ما لها هذه الفترة من تباين في الارتفاع والانخفاض بمستوى متغيرات البحث، اضافة الى اجراء البحث ضمن البيئة الاقتصادية للعراق وعلى وجه الخصوص في الوزارة المالية والبنك المركزي العراقي، ولأثبات فرضية البحث اعتمد الباحثان تجزأ البحث الى مبحثين، إذ تطرق المبحث الأول الى تأطير المفاهيمي لمتغيرات البحث وما تناولت الادبيات الاقتصادية الحديثة في تفسيرها، أما المبحث الثاني فقد تطرق الى الجانب التطبيقي بشقيه التحليلي والكمي بأستخدام برنامج Eviews لتحليل الاحصائي لأثبات فرضيات البحث والتوصل الى الاستنتاجات البحثية.

١ - منهجية البحث :

١-١ مشكلة البحث: إن طبيعة العلاقة بين الإنفاق العام والاحتياطيات الأجنبية تظل محل جدل في الأدبيات الاقتصادية، إذ تشير بعض الدراسات إلى وجود أثر إيجابي للإنفاق العام على الاحتياطيات الأجنبية من خلال تعزيز النمو الاقتصادي وجذب الاستثمارات، بينما تشير دراسات أخرى إلى أن زيادة الإنفاق العام تؤدي إلى ارتفاع العجز المالي وتآكل الاحتياطيات الأجنبية.

لذا نحن أمام تساؤول رئيسي وهو(هل للأنفاق العام أثر إيجابي أم سلبي على الأحتياطيات الأجنبية في العراق؟)

وفي هذا السياق يطرح التساؤلين الآتيين:

أ. هل للإنفاق العام أثر على الاحتياطيات الأجنبية؟

ب. هل يمكن أن يعد الإنفاق العام أداة فعالة لتعزيز الاحتياطيات الأجنبية أم أنه يشكل ضغطًا عليها؟

١-٢ أهمية البحث: من ناحية الاكاديمية يساهم هذا البحث في إثراء الفكر الاقتصادي على فهم العلاقة ما بين الانفاق العام والاحتياطيات الأجنبية، أي فهم العلاقة ما بين أبعاد السياسة المالية وأبعاد السياسة النقدية، ووضع نتائج بحثية كمية يمكن الارتكاز عليها في البحوث المستقبلية، ومن ناحية أخرى يساعد صانعي ومتخذي قرارات السياسة المالية والسياسة النقدية في فهم أثر الانفاق العام على الاحتياطيات الأجنبية وتسخير النتائج في ضبط الانفاق العام على نحو يحقق النمو المستهدف، وتعظيم الاحتياطيات الأجنبية على نحو يحقق الجدارة السيادية.

١-٣- أهداف البحث

أ. التأطير المفاهيمي لمتغيرات البحث وبيان أشكال الانفاق العام وأقسام الاحتياطيات الأجنبية.

ب. تحليل التطور في واقع الانفاق العام والاحتياطيات الأجنبية في العراق خلال المدة البحث.

ج. قياس وتحليل اثر الانفاق العام على الاحتياطيات الأجنبية خلال مدة البحث.

١-٤ فرضية البحث: سعياً لتحقيق اهداف البحث فاننا نسعى لاثبات الفرضيات الاتية من عدمها:

أ. (H_1) للإنفاق العام تأثير معنوي على الاحتياطيات الأجنبية.

ب. (H_0) لا يوجد تأثير معنوي للإنفاق العام على الاحتياطيات الأجنبية.

١-٥ مخطط البحث الفرضي

الشكل (١) المخطط البحث الفرضي

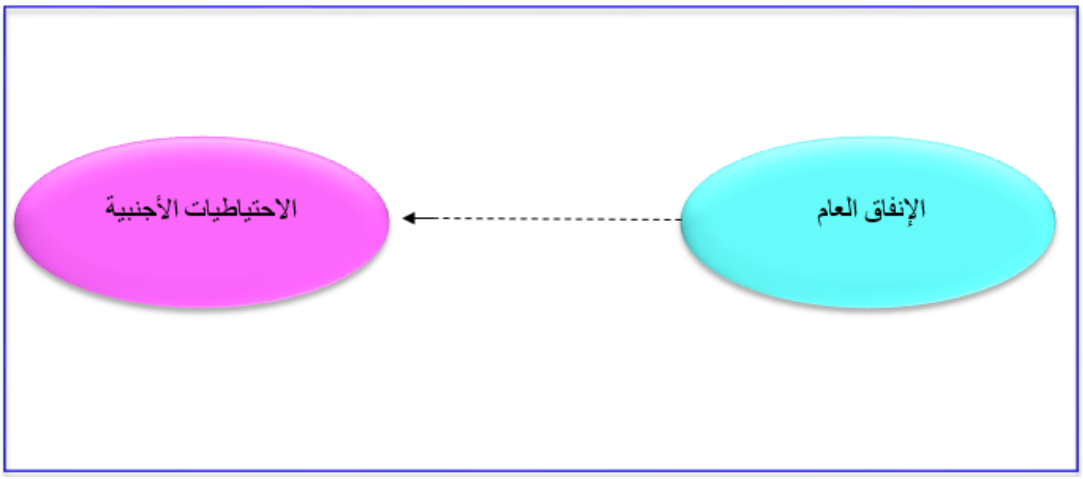

الشكل من اعداد الباحثان

١-٦ حدود البحث

أ. **الحدود المكانية:** تم أجراء البحث في البنك المركزي العراقي والمتمثل بدائرة الاستثمارات والتحويلات الخارجية ووزارة المالية المتمثلة بدائرة المحاسبة– النقدية.

ب. **الحدود الزمانية:** تم اختيار السلسلة الزمنية الممتدة من (٢٠٠٦-٢٠٢٣).

٢ – الاطار النظري للبحث :

٢ – ١ مفهوم الأنفاق العام: لم يعير الاقتصاديون الاهتمام في حصر مفهوم الأنفاق العام بقدر ما أهتموا بدراسة تأثيراتهُ على الاقتصاد بشكل عام، ولاسيما في ظل تطور وتعدد الحاجات الإنسانية وتعقدها برزت الحاجة الى زيادة والتوسع في الأنفاق العام، بشكل جعلها من العناصر الأساسية لأي سياسة اقتصادية كانت، ولكن ذلك لا يمنع من وضع معايير تساعد في ضبط وتحديد أشكال وحجم الإنفاق العام (كريم،٢٠١٠، ٣٠)، ويمكن تعريف الأنفاق العام بأنهُ هو أحد أدوات السياسة المالية التي تستخدمها الدولة من أجل تحقيق بعض الأهداف الاقتصادية (ناشور،٢٠٢٣، ١٤) وبوجه عام، فإن الإنفاق العام هو الوسيلة التي يمكن من خلالها تلبية الاحتياجات المتكررة الاستهلاكية والرأسمالية للدول، وعادة ما تتخذ النفقات أشكال المتكررة التي تتعامل مع النفقات الحكومية الأساسية للنفقات اليومية الاستهلاكية، أما الشكل الثاني الذي يتخذه الإنفاق العام هو رأس المال النفقات التي تشير إلى النفقات الاستثمارية للحكومة بهدف زيادة الرصيد الرأسمالي للبلد (Asomba,2023,138) .

ومن وجهة نظر الباحثان فأن الإنفاق العام هو المبالغ المالية التي تنفقها الحكومات او المنظمات الحكومية المختلفة على مجموعة واسعة ومختلفة من الأنشطة والخدمات بهدف تحقيق النمو ورفاهية المجتمع وتحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية ومن الأمثلة على الانفاق العام هي:

أ. نفقات البنية التحتية: مثل بناء الطرق والجسور والمستشفيات والمدارس.

ب. نفقات الخدمات العامة: مثل التعليم، الصحة، الأمن، والشرطة.

ج. نفقات التحويلات الاجتماعية: دعم الأسر الفقيرة، برامج التقاعد، المساعدات المالية.

د. نفقات الدفاعية: تمويل الجيش والقوات المسلحة.

هـ. نفقات الأبحاث والتنمية: دعم الابتكار والتطوير في مجالات مختلفة.

٢-٢ أنواع الأنفاق العام: هناك من المدارس الفكرية تقسم أنواع الأنفاق العام الى اقسام متعددة وهما:

أ- التقسيم الدوري للنفقات العامة : وهي ذات طابع متكرر وبشكل دوري ومن خلال هذا التقسيم تقسم الى نفقات عادية ونفقات غير عادية، إذ يقصد بالنفقات العادية وهي التي تتصف بتكرار انفاقها في كل سنة مع تغير قيمة الانفاق مثل الرواتب ونفقات التعليم والصحة والخدمات الأخرى المقدمة، أما النفقات الغير العادية هي تلك النفقات التي لايتكرر انفاقها في موازنات الدول بأنتظام وانما تنفق في الحالات النادرة والحرجة مثل الازمات والكوارث والنفقات العسكرية في أوقات الحروب (احمد، رائد ناجي، ٢٠١٨، ٣٤).

ب- تقسيم الى رأسمالية وجارية للنفقات العامة: أتجه علماء الاقتصاد الى تقسيم النفقات العامة الى نفقات رأسمالية ونفقات جارية لتلافي الانتقادات والعيوب التي لاقها التقسيم الدوري، إذ تهدف النفقات الرأسمالية Capital Expenditure الى تكوين الرأسمال ونمو الناتج القومي وتحقيق التنمية الاقتصادية، كالأنفاق على السلع الإنتاجية وينجم عنها زيادة في وتراكم في الرأسمال الثابت، في حين يقصد بالنفقات الجارية Current Expenditure هي النفقات التي تصرف لتسيير المرافق العامة واشباع حاجات العامة الجارية من دون ان ينتج عنها زيادة في رؤوس الأموال كالرواتب التي تدفع للعاملين ونفقات التشغيل والصيانة(الدمرداش،٢٠٢٣، ٥٨).

٢-٣ أسباب تزايد الأنفاق العام: تفسر بعض النظريات الاقتصادية أسباب ارتفاع الأنفاق الحكومي الى ارتفاع النمو واتساع دور الحكومي في الانفاق والذي يؤدي الى انخفاض قيمة النقود وارتفاع عجز الإيرادات الريعية على سد الفجوة ما بين الإيرادات والنفقات مما تلجأ الحكومات الى استنزاف الاحتياطيات الأجنبية لسد الحاجات المتزايدة من خلال الاقتراض بشقيه، ومن الأسباب التي تسبب تزايد الأنفاق الحكومي هي:

أ. التضخم السكاني.
ب. الاتساع الإقليمي.
ج. ازدياد دور الحكومي في النشاط الاقتصادي.
د. انخفاض دور القطاع الخاص في الاقتصادي.
هـ. توسع الدور الاجتماعي للدولة.
و. تغيير الدور السياسي للدولة.
ز. الحروب والأزمات والكوارث (Chandana, & el,2024,146).

٢-٤ مفهوم الإحتياطيات الأجنبية : تمارس الإحتياطيات الأجنبية في حيازة البنك المركزي مهمة جدا لتلبية ومواجهة الطلب على العملات الاجنبية ودعم استقرار صرف العملة المحلية ولاسيما في حال اعتماد سعر الصرف الثابت مقابل العملات الاجنبية الأخرى أسواق الصرف الاجنبية (يوسف،٢٠١٤، ٤٣). وتشير احتياطيات النقد الأجنبي الى حيازات الدولة من عملات البلدان الأخرى التي يمكن تحويلها إلى عملتها الوطنية من خلال سوق الصرف الأجنبي، وكذلك حيازات الأصول الأجنبية في الأوراق المالية الحكومية، مثل السندات، والذهب، التي يمكن تحويلها بسهولة إلى العملة وطنية (Gumata,&Ndou,2021,P191).

٢ – ٥ اهداف الإحتياطيات الأجنبية : تعد الإحتياطيات الأجنبية جزءاً مهما من القوة الإقتصادية للبلدان والذي يستخدم لموازنة ميزان المدفوعات، واستقرار سعر الصرف وسداد الديون الخارجية، بمعنى واسع تشير الاحتياطيات النقد الأجنبي الى الأصول المقومة بالعملات الأجنبية، بما في ذلك النقد والودائع المصرفية الأجنبية والأوراق المالية الأجنبية (Zhang,2014,P1).إضافة الى زيادة الثقة بالعملة المحلية، وزيادة ثقة الدائنين الدوليين بالبلد في حال الاقتراض الخارجي، والذي يُعد الأساس الذي يستند عليه المقرضين الخارجيين، والأهم في ذلك هو تحسين التصنيف الائتماني للبلدان، إذ تعد قيمة الاحتياطيات من أهم الشروط التي تستند عليها وكالات التصنيف الائتماني (يارة، ومطرود،٢٠٢٢، ٥٦).

٢ – ٦ أهمية الإحتياطيات الأجنبية

أ– عملة ذات قبول على المستوى الدولي من أجل أجراء التسويات النقدية ما بين المصارف المحليين والمراسلين.

ب– حماية اقتصادات الدول ذات الصناعات الناشئة من الأزمات المالية، ولاسيما ضد ارتفاع قيمة عملاتها الوطنية ((Papaioannou,&et al,2006,P510.

ت– دعم الثقة في سياسة ادارة النقد وأسعار الصرف مما يسمح للسلطات النقدية من التدخل لدعم العملة الوطنية.

ث– تخفيف من حدة الاوضاع الخارجية المعاكسة، من خلال الحفاظ على سيولة بالعملة الاجنبية لامتصاص الصدمات في أوقات الأزمات (الخزرجي، وبيدة، ٢٠٢١، ٩٥).

٢– ٧ مكونات الإحتياطيات الأجنبية

أ– العملات الأجنبية: وهي كافة أنواع العملات النقد الأجنبي للدول المسيطرة اقتصاديا وذات تأثير على اقتصاد الدولة المقتنية لتلك العملات، والتي تتمتع بقبول لدى اقتصادات الدولية في تسوية المعاملات الدولية ويتقبلهُ المدينون والدائنون في تسوية المبادلات التجارية الدولية، وتضم هذهِ العملات كل من: (الدولار الأمريكي، الجنيه الإسترليني، الين ياباني، اليورو، الرنمينبي الصيني)(Ross,& et al,2017,P153) . إلا أن الدولار الأمريكي يعد العملة الرئيسية الأولى في حيازة الدول للاحتياطيات الأجنبية وتسوية المبادلات ما بين الشركاء التجاريين، والأكثر تأثيراً في قيمة العملات الدولية الأخرى(سالم،٢٠٢٠، ٣١).

ب– الذهب: يعاني الذهب في السنوات الاخيرة من مشكلة نقص الإنتاج بسبب أستنزاف الكبير للمخزون العالمي لهذا المعدن، وباتت تكاليف استخراجه باهضه وتواجه العديد من العقبات لذلك بات المعدن الأصفر في حالة أكثر ندرة مع زيادة الطلب عليه في ظل الازمات التي تعصف بالاقتصادات العالمية، إذ أثبتت التقارير العالمية أنهُ في حالة تناقص، إذ بلغت كمية الإنتاج في عام ٢٠٠٣ بـ٢٦٠٠ طن في بلغت في عام ٢٠٠٨ بـ ٢٣٠٠طن، مما جعلهُ الاحتياطي أجنبي الأكثر حساسية من حيث الحيازة كأحد مكونات الاحتياطيات الأجنبية، إذ أستخرج العالم خلال القرن العشرين ما يعادل ٨٠٪ من المخزون الذهب العالمي، وبلغ أجمالي الإنتاج العالمي منذُ اكتشاف أمريكا الشمالية يقدر بـ٩٠٠٠٠ طن، وكانت ذروة الإنتاج في الفترة ما بين ١٩٣٠–١٩٤٠(الصالح،٢٠١٤، ١١٢) .

ت– حقوق السحب الخاصة: هناك من يصف حقوق السحب الخاصة (SDR) بانها عملة وهمية، أو شبه عمله، في حين يصفها أخرون بانها عملة دولية رسمية، غير أن ليس من حق الأفراد والمؤسسات الخاصة الاحتفاظ بها، في حين يرى أخرون أنها ليست أكثر من مجرد إجراءات مبتكرة تقوم بلدان فوائض النقدية بموجبها بتقديم مساعدات لبقية البلدان الأعضاء المتعرضة لأزمات مالية. وهناك أخرون يعدها تسهيلاً ائتمانياً يتم الحصول عليه بموجب شروط محددة، ويسجلها في حساباته كالتزام مقابل عليه (حويش،٢٠١٤، ١٤). ويشار الى السحب الخاص (SDR) بأنهُ أداة احتياطية دولية تم إنشاؤها من قبل صندوق النقد الدولي لتعزيز الاحتياطات الرسمية لدوله الأعضاء والسحب الخاص هو ليس عملة، بل هو مطالبة محتملة بالحصول على العملات المستخدمة بحرية لدى أعضاء صندوق النقد الدولي، وبالتالي يمكن للسحب الخاص أن يوفر سيولة للدولة ويتم تحديد السحب الخاص بواسطة سلة من العملات، تشمل الدولار الأمريكي، اليورو، اليوان الصيني، الين الياباني، والجنيه الإسترليني(https://www.imf.org/en/Topics/special-drawing-right).

٣ – الجانب التطبيقي

٣ – ١ التحليل الوصفي لأثر الأنفاق العام على الاحتياطيات الأجنبية: يعاني الاقتصاد الموجه (Command Economy)وبشكل مستمر حالة من التعارض بين السياسة المالية من جهة متمثلة بالأنفاق العام الذي يعد أحد أدواتها، والسياسة النقدية من جهة أخرى، والتي تتأثر فيها أصولها المتمثلة بالاحتياطيات الأجنبية وهي مدار بحثنا هذا، ويلخص هذا التعارض الى أن السياسة المالية دائما ما ترى الى أن تحقيق النمو يكمن في الرفع من وتيرة الأنفاق العام، دون الاكتراث الى الانعكاسات السلبية لارتفاع العرض النقدي، أو لمصادر الأنفاق العام الذي يعتمد بشكل كبير على إيرادات الناتج المحلي

الإجمالي والذي يعاني من تشوهات في هيكل الإنتاجي في تحقيق الأنفاق العام، وعُرضة للتذبذبات السوقية وتحت تأثير العوامل الجيوسياسية، والتي تنعكس سلباً على أحد المتغيرات الاقتصادية، ومنها العجز في الموازنة العامة، والأهم في ذلك إلا وهو التضخم الذي يعد العامل السلبي والمؤثر في السياسة النقدية، والرادع للمتغير النمو.

أن اعتماد السياسة النقدية لنظام سعر الصرف الثابت له من تداعيات الكبيرة على الاحتياطيات الأجنبية في ظل نظام اقتصادي ريعي أحادي الجانب، ويتبين هذا الأثر من خلال ثبات أو ارتفاع الأنفاق العام مع ثبات أو انخفاض الإيرادات القومية، مما ينتج عنهُ عجز السياسة المالية في سداد الالتزامات المالية الداخلية والخارجية، ويكمن هذا الالتزام الداخلي في توفير الدينار العراقي لسد التزامات الموازنة العامة، وكذلك في توفير العملة الأجنبية (الدولار) في سد الالتزامات الخارجية مع المصارف المرسلة، أن الاستمرار في الارتفاع الأنفاق العام مع انخفاض الإيرادات العامة تلجأ الحكومات الى مبادلة الاحتياطيات الأجنبية (الدولار) بالعملة المحلية (الدينار) في حيازة النظام المصرفي في تنفيذ الالتزامات الاستيرادية وسداد حاجة السلطة المالية لنفقات أبواب الموازنة العامة الثابتة، وعند تتبع المسار للأنفاق العام في العراق خلال مدة الزمنية للبحث، وتطور الإحتياطيات الأجنبية أزاءها من خلال النظر الى جدول رقم (١) نلاحظ ما يلي:

الجدول (2) يبين تطور في الأنفاق العام والاحتياطيات الأجنبية في العراق مدة البحث

السنة	الانفاق العام بالأسعار الجارية/ مليار دينار (١)	نسبة النمو (٢)	الأنفاق الاستثماري/ مليار دينار (٣)	نسبة النمو (٤)	الأهمية النسبية للأنفاق الاستثماري (٥)	الأنفاق الجاري (٦)	نسبة النمو (٧)	الأهمية النسبية للأنفاق الجاري (٨)	الاحتياطيات الأجنبية (٩)	نسبة النمو (١٠)
٢٠٠٦	٣٣٤٨٧	٪٢٧	٥٣٥٨	٪١٩	٪١٦	٢٨١٢٩	٪٢٨	٪٨٤	٢٦٥٦٨	٪٣٤
٢٠٠٧	٣٣٥٤٥	٪٠.٢	٦٧٠٩	٪٢٥	٪٢٠	٢٦٨٣٦	٪٥-	٪٨٠	٣٨٢١٧	٪٤٤
٢٠٠٨	٥٩٤٠٣	٪٧٧	١١٨٨٠	٪٧٧	٪٢٠	٤٧٥٢٢	٪٧٧	٪٨٠	٥٨٧١٨	٪٥٤
٢٠٠٩	٦٥٦٥٨	٪١١	١٣٠٦٦	٪١٠	٪٢٠	٥٢٥٢٦	٪١١	٪٨٠	٥١٨٧٢	٪١٢-
٢٠١٠	٨٤٦٥٩	٪٢٩	٢٣٧٠٥	٪٨١	٪٢٨	٦٠٩٥٤	٪١٦	٪٧٢	٥٩٢٦٣	٪١٤
٢٠١١	٧٨٧٥٨	٪٧-	١٧٧٩٩	٪٢٥-	٪٢٣	٦٠٩٥٩	٪٠	٪٧٧	٧١١١٩	٪٢٠
٢٠١٢	٩٠٣٧٥	٪١٥	٢٠٧٨٦	٪١٧	٪٢٣	٦٩٥٨٩	٪١٤	٪٧٧	٨١٣١٢	٪١٤
٢٠١٣	١١٩١٢٨	٪٣٢	٤٠٥٠٤	٪٩٥	٪٣٤	٧٨٦٢٤	٪١٣	٪٦٦	٩٠٠٩٧	٪١١
٢٠١٤	١١٣٤٧٤	٪٥-	٣٥٤٠٤	٪١٣-	٪٣١	٧٧٩٥٦	٪١-	٪٦٩	٧٦٩٧٣	٪١٥-
٢٠١٥	٧٠٣٩٨	٪٣٨-	١٨٥٨٥	٪٤٨-	٪٢٦	٥١٨١٣	٪٣٤-	٪٧٤	٦٣٤٣٥	٪١٨-
٢٠١٦	٦٧٠٦٧	٪٥-	١٥٨٩٥	٪١٤-	٪٢٤	٥١١٧٢	٪١-	٪٧٦	٥٣١٠٦	٪١٦-
٢٠١٧	٧٥٤٩٠	٪١٣	١٦٤٥٧	٪٤	٪٢٢	٥٩٠٣٣	٪١٥	٪٧٨	٥٧٨٩٣	٪٩
٢٠١٨	٨٠٨٧٣	٪٧	١٣٧٤٨	٪١٦-	٪١٧	٦٧١٢٥	٪١٤	٪٨٣	٧٦٠١٧	٪٣١
٢٠١٩	١١١٧٢٤	٪٣٨	٢٤٤٦٧	٪٧٨	٪٢٢	٨٧٢٥٦	٪٣٠	٪٧٨	٧٩٩١٨	٪٥
٢٠٢٠	٧٦٠٨٢	٪٣٢-	٣١٩٥	٪٨٧-	٪٤	٧٢٨٨٧	٪١٦-	٪٩٦	٧٨٢٩٣	٪٢-
٢٠٢١	١٠٢٨٥٠	٪٣٥	١٣٣٢٢	٪٣١٧	٪١٣	٨٩٥٢٦	٪٢٣	٪٨٧	٩٢٥٢٧	٪١٨
٢٠٢٢	١١٦٩٦٠	٪١٤	١٢٠١٩	٪١٠-	٪١٠	١٠٤٩٤١	٪١٧	٪٩٠	١٤٠٠٨٦	٪٥١
٢٠٢٣	١٤٢٤٣٦	٪٢٢	٢٤١٩٣	٪١٠١	٪١٧	١١٨٢٤٣	٪١٣	٪٨٣	١٤٥٢٥٧	٪٤

المصدر: الاعمدة (٢-٤-٥-٧-٨-١٠) من أعداد الباحثان.

الاعمدة (١-٣-٦-٩) بالاعتماد على بيانات البنك المركزي العراقي- الموقع الإحصائي.CBIESD

الشكل رقم (3) من أعداد الباحثان يوضح نمو الانفاق العام والاحتياطيات الأجنبية

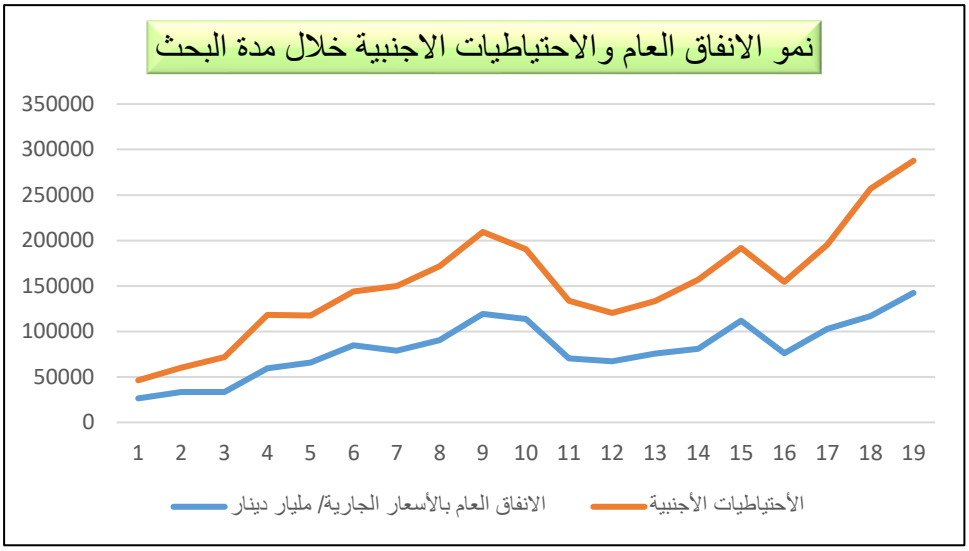

نلاحظ من خلال قراءة نسب النمو للأنفاق العام، بالتزامن مع معدلات النمو للاحتياطيات الأجنبية والموضحة في الشكل رقم (٢)، نجد أن هناك ارتفاع وانخفاض للنسب على اكثر الحالات بشكل متزامن، ويوعز الى ذلك بسبب حاجة الحكومة والمتمثلة بوزارة المالية، الى مبادلة الدولار الأمريكي المتحصل من مبيعات الصادرات النفطية مع البنك المركزي العراقي الحائز على العملة المحلية وكما موضح بالشكل (٣) ، فمن خلال هذه العلاقة تتأثر الإحتياطيات الأجنبية بالأنفاق العام، بشكل منفرد دون الأخذ بالمتغيرات الأخرى المؤثرة على حجم الإحتياطيات الأجنبية كالتضخم، انخفاض الناتج المحلي الإجمالي، انخفاض أسعار النفط العالمية،

الشكل رقم (4) يوضح دورة الدولار في الاقتصاد العراقي وعلاقته بالدينار

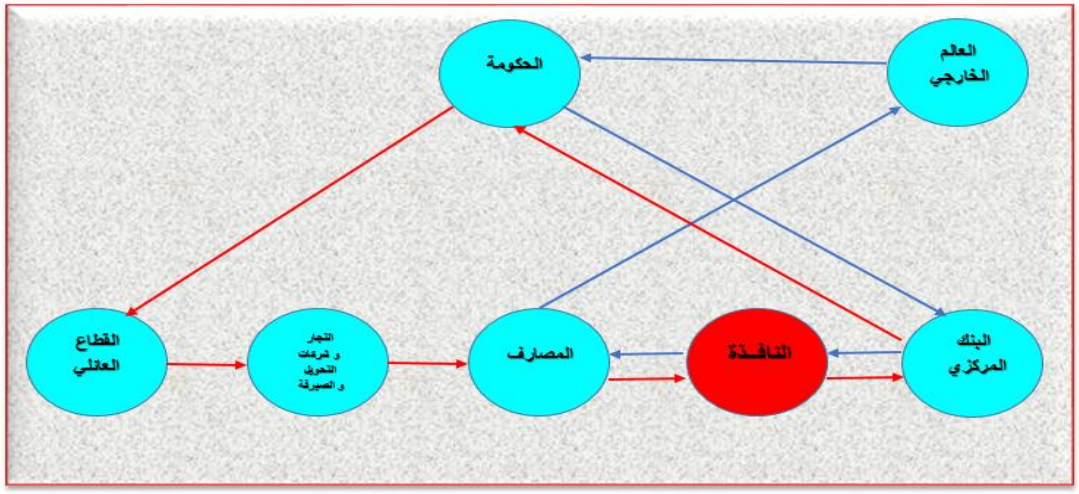

المصدر: من أعداد الباحثان بالاعتماد على البنك المركزي العراقي – تقرير نافذة بيع العملة الأجنبية لسنة ٢٠١٩

كما يلاحظ في عام ٢٠١١ الى انخفاض الأنفاق العام بنسبة نمو (-٧٪) مع ارتفاع الاحتياطيات الأجنبية بنسبة (٢٠٪) عن سابقتها، ويوعز ذلك الى انتهاج السياسة المالية الى تخفيض الانفاق العام لتسديد الدين العام الداخلي المترتب بذمتها، إذ انخفض الدين العام الداخلي من (٩١٩٥) مليار الى (٧٤٤٦) مليار محقق نسبة انخفاض (١٩٪) عن عام ٢٠١٠، كما ورد في تقارير الاقتصادية للبنك المركزي العراقي لسنة ٢٠١١، اما في عام ٢٠١٤ فأنخفض الانفاق العام والاحتياطيات الأجنبية

بنسب (-٥٪) و (-١٥٪) على التوالي، وكان ذلك بسبب عدم إقرار الموازنة العامة للدولة، وانخفاض الانفاق الجاري الذي يشكل نسبة مساهمة (٦٩٪) من أجمالي الانفاق العام، مما حدى بوزارة المالية بالتقييد بالصرف، وبنسبة (١الى ١٢) من المصاريف الفعلية الجارية لكل شهر مماثل من عام ٢٠١٣، مما أدت تداعيات ذلك على انخفاض الاحتياطيات الأجنبية وانخفاض تبادل الدينار بالدولار وذلك لانخفاض سعر برميل النفط من (١٠٣ $ / برميل) في عام ٢٠١٣ الى (٩٦ $ / برميل) في عام ٢٠١٤.

وبالانتقال الى عام ٢٠١٥ ارتفع الانفاق العام بنسبة (٣٨٪) مع استمرار الانخفاض نمو الاحتياطيات الأجنبية بنسبة (-١٨٪)، ويعزى سبب هذا الانخفاض الى تأثر الاحتياطيات الأجنبية بانخفاض أسعار النفط العالمية الى (٤٤ $/ برميل) بالرغم من ارتفاع كمية النفط المصدرة الى (٣ مليون / برميل) يومياً، بعد ما كانت (٢.٥ مليون/ برميل) يومياً في عام ٢٠١٤، ألا انها لم تسعف ارتفاع نمو الانفاق العام والالتزامات الخارجية، مما حقق عجزاً في ميزان المدفوعات بلغ (١٣.٩) مليار دولار أمريكي.

وعنده تحليل المؤشرات لعام ٢٠١٦ نجد تحقق مؤشرات نمو سالبة لكلا من الانفاق العام والاحتياطيات الأجنبية على نحو(-٥٪) و (-١٦٪) على التوالي، ويعود ذلك الى تعمق الازمة المالية؛ بسبب انخفاض أسعار النفط العالمية الى (٣٦$ / برميل) مما نتج عنه تحقيق إيرادات نفطية بلغت (٤٤.٣) تريليون دينار، بالرغم من ارتفاع كمية النفط المصدرة الى (٣.٣) مليون / برميل يومياً، مع انخفاض الناتج المحلي الإجمالي الى (١٩٦.٥) تريليون دينار/ بالأسعار الجارية، مما تولد عنهُ عجز عن سد حاجة الأنفاق المتنامي سابقاً، وتأسيساً على ذلك تأثرت الاحتياطيات الأجنبية نتيجة العجز المتحقق في ميزان المدفوعات والبالغ (٨٣٤٤.١) مليون دولار أمريكي .

وبنفس الصدد، عنده تحليل مؤشرات عام ٢٠٢٠ نلاحظ استمرار تحقق النسب السالبة في كمؤشرات النمو الأنفاق العام بنسبة بلغت (-٣٢٪) ونسبة (-٢٪) للاحتياطيات الأجنبية ويرجع ذلك الى؛ عدم إقرار الموازنة العامة لعام ٢٠٢٠ أضافة الى الاغلاق العام بسبب جائحة (Covid-19) وانخفاض الانفاق الاستثماري بسبب؛ توقف أكثر المشاريع الاستثمارية، وانخفاض الناتج المحلي الإجمالي الى (١٩٨.٨) تريليون دينار؛ نتيجة انخفاض متوسط سعر برميل النفط المصدر الى (٤٠.٦٩) دولار/ برميل يوميا؛ بسبب تراجع الطلب العالمي على النفط، وبالرغم من الارتفاع الطفيف في كمية النفط المصدرة الى (٣.٥) برميل يوميا، كل تلك العوامل ساهمت في تحقيق عجز في ميزان المدفوعات بلغ (٨٢٧٢.٢) مليون دولار أمريكي، وانعكاس هذا العجز على مستوى الاحتياطيات الأجنبية.

وتفسيراً لذلك، وبناءاً على ما ذكر لقد أسهمت عدة عوامل في تذبذب الاحتياطيات الأجنبية منها: انخفاض الناتج المحلي الإجمالي وانعكاسه على الإيرادات العامة والتي تشكل الإيرادات النفطية بمتوسط نسبة تبلغ (٩٠٪)؛ بسبب انخفاض أسعار النفط العالمية، أيضاً ارتفاع عجز ميزان المدفوعات مما حدى بالبنك المركزي الى سد هذا العجز من خلال تسييل الاحتياطيات الأجنبية، وهذا أن دل على شيء أنما يدل على تؤثر الاحتياطيات الأجنبية على الاغلب بعوامل خارجية أكثر من أن تكون داخلية، أما الأنفاق العام فأنهُ من خلال التحليل التمسنا أن الأنفاق العام يتأثر بعوامل داخلية منها عدم إقرار الموازنة العامة، أضافة الى التوترات الأمنية التي شهدها العراق خلال الفترة (٢٠١٥-٢٠١٦)، واما في عام ٢٠٢٠ فكانت نتيجة الاغلاق العام بسبب جائحة العالمية (Covid-19) وعدم إقرار الموازنة العامة.

ادوات التحليل الفني:

٣- ٢ النموذج تحليل القياسي والاحصائي لأثر الأنفاق العام على الاحتياطيات الأجنبية: تم استخدام المنهج التحليلي القياسي لقياس أثر الإنفاق العام على الاحتياطيات الأجنبية في العراق خلال الفترة الزمنية (٢٠٠٦-٢٠٢٣)، وذلك باستخدام نموذج الانحدار الخطي البسيط من خلال برنامجEViews ،

بصيغة المعادلة التالية:

$$Y=\alpha+\beta X+\varepsilon$$

حيث:

: الاحتياطيات الأجنبية (المتغير التابع).

: الإنفاق العام (المتغير المستقل).

α: الحد الثابت.

β: معامل التأثير.

ε: الخطأ العشوائي.

Estimation Command:
LS Y C X
Estimation Equation:
Y = C (1) + C (2) *X
Substituted Coefficients:
Y = -3080.36015468 + 0.834727423009*X

الشكل رقم (5) يوضح العلاقة الموجبة بين الأنفاق العام والاحتياطيات الأجنبية

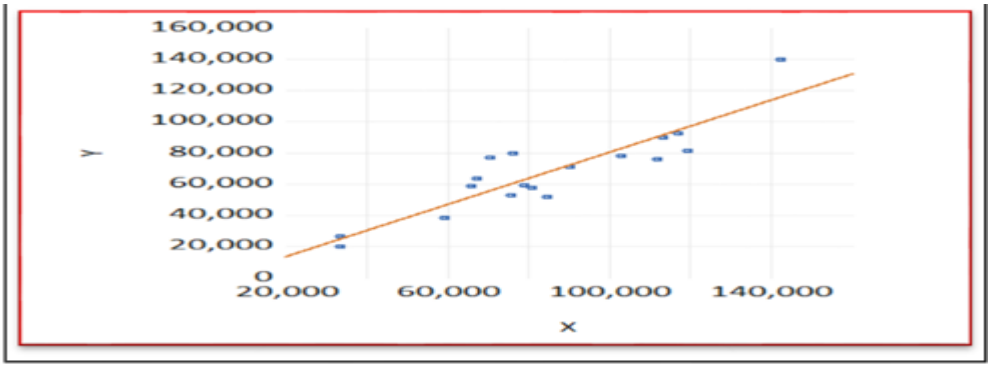

المصدر: من أعداد الباحثان بالاعتماد على البرنامج Eviews

نتائج نموذج الانحدار الخطي البسيط كانت كالتالي:

المتغير	المعامل	t-Statistic	الاحتمالية(Prob.)
C	−3080.36	−0.333	0.7432
X	0.8347	8.057	0.0000

التفسير:

أ. معامل X (٠.٨٣): لكل زيادة بمقدار وحدة واحدة في الإنفاق العام، تزداد الاحتياطيات الأجنبية بمقدار ٠.٨٣ وحدة.

ب. الدلالة الإحصائية: القيمة الاحتمالية < ٠.٠٥ تعني أن العلاقة ذات دلالة قوية.

ج. R-squared: = ٨٠.٢٪ من تغير الاحتياطيات يُفسَّر عبر الإنفاق العام.

د. F-statistic: = ٦٤.٩١ تؤكد دلالة النموذج ككل.

هـ. Durbin-Watson: = ١.٩٤ لا يوجد ارتباط ذاتي، ما يُعزز الثقة في النتائج.

على المستوى الإجرائي للنتائج التي تم استخراجها من برنامج EViews وفهم ما تعنيه كل قيمة، المتغير التابع هنا هو Y ، والذي يمثل الاحتياطيات الأجنبية كجزء من النظام النقدي، والمتغير المستقل X هو الإنفاق العام.

أول شيء يلاحظ هو معامل الانحدار لـ X وهو ٠.٨٣٤٧٢٧ مع قيمة p-value صفرية تقريبًا (٠.٠٠٠٠)، مما يشير إلى وجود علاقة إيجابية ذات دلالة إحصائية بين الإنفاق العام والاحتياطيات الأجنبية، وهذا يدعم الفرضية الأولى التي تقول بأن الإنفاق العام يؤثر على النظام النقدي المتمثل بالاحتياطيات الأجنبية.

من ناحية أخرى، أن المَعلَمةَ الثابتة (C) لها معامل سلبي وقيمة p-value مرتفعة (٠.٧٤٣٢)، مما يعني أنها ليست ذات دلالة إحصائية، مما قد يشير هذا إلى أن هناك عوامل الأخرى لها تأثير ضئيل.

معامل التحديد R-squared يساوي ٠.٨٠٢، مما يعني أن ٨٠٪ من التباين في الاحتياطيات الأجنبية يمكن تفسيره بالإنفاق العام، هذا يدعم أيضًا قوة النموذج في تفسير العلاقة.

قيمة F-statistic عالية جدًا مع p-value صغيرة جدًا، مما يؤكد أن النموذج كله ذو دلالة إحصائية، أما اختبار Durbin-Watsonقريب من ٢، مما يشير إلى عدم وجود ارتباط ذاتي في الأخطاء، مما يعزز من مصداقية النتائج.

تفسيراً لذلك بالنسبة للفرضيتين، الفرضية الأولى مدعومة بالمعامل الإيجابي والدال للمتغير X ، بينما الفرضية الثانية التي تنفي التأثير مرفوضة بسبب الدلالة الإحصائية القوية للمتغير X ، ومع ذلك، يجب مراعاة حجم العينة الصغير (١٨ مشاهدة) والذي قد يؤثر على تعميم النتائج .

وعليه يجب ملاحظة أن العلاقة الإيجابية قد تحتاج إلى تفسير اقتصادي، مثل كيف يؤدي زيادة الإنفاق العام إلى زيادة الاحتياطيات الأجنبية، ربما من خلال تحفيز الصادرات أو جذب الاستثمارات، لكن هذا يحتاج إلى مزيد من التحليل النظري لدعمه. وبهذا الصدد، أن القيمة السلبية للثابت قد لا تكون مهمة إذا لم تكن ذات دلالة، لكنها قد تشير إلى أنه في حالة عدم وجود إنفاق عام، قد تكون الاحتياطيات سالبة، وهو أمر يحتاج إلى تفسير في السياق الاقتصادي للدولة المدروسة.

٣-٤ تفسير مفصل لنتائج EViews مع فرضيات البحث

الفرضيتان المطروحتان:

أ. (H_1) يمارس الإنفاق العام تأثيراً على النظام النقدي (الاحتياطيات الأجنبية).

ب. (H_0) لا يمارس الإنفاق العام تأثيراً على النظام النقدي (الاحتياطيات الأجنبية).

٣-٤-١ تفسير معامل الإنفاق العام (X):

أ. القيمة الإيجابية (٠.٨٣٤٧): تشير إلى وجود علاقة طردية بين الإنفاق العام (X) والاحتياطيات الأجنبية (Y)

ب. الدلالة الإحصائية: قيمة الاحتمالية0.05 > 0.0000 (Prob.) ، مما يعني أن التأثير ذو دلالة إحصائية عالية.

ج. قوة التأثير: كل زيادة بمقدار ١ وحدة في الإنفاق العام فأنها تؤدي إلى زيادة الاحتياطيات الأجنبية بمقدار ٠.٨٣ وحدة، مع ثبات العوامل الأخرى.

د. القطع الثابت(C) : المعامل سالب (-٣٠٨٠.٣٦) لكنه غير ذي دلالة إحصائية (Prob. = 0.7432 > 0.05) وهذا يشير إلى أن العوامل الأخرى غير المدرجة في النموذج (مثل قرارات السياسة النقدية، الصادرات، الإيرادات العامة، مبيعات نافذة بيع العملة) أو جميع القرارات المؤثرة على حجم وطبيعة الاحتياطيات الأجنبية، لكن تأثيرها غير واضح في هذه العينة.

٣-٤-٢ جودة النموذج (Model Fit):

R-squared = 0.802:

مما يفهم من هذا أن الإنفاق العام يفسر ٨٠.٢٪ من التغيرات في الاحتياطيات الأجنبية، مما يدل على أن النموذج قوي وقادر على تفسير العلاقة بشكل جيد.

Adjusted R-squared = 0.789:

حتى بعد تعديل النموذج لعدد المتغيرات، يظل ٧٨.٩٪ من التغيرات مُفسَّرًا، مما يؤكد كفاءة النموذج.

Standard Error = 12452.45:

يشير إلى أن متوسط انحراف القيم الفعلية عن القيم المتوقعة هو ١٢,٤٥٢ وحدة، وهو انحراف مقبول بالنظر إلى حجم البيانات.

٣-٤-٣ الدلالة الإحصائية للنموذج:

F-statistic = 64.91 مع Prob(F-statistic) = 0. 00001:

يؤكد لنا بأن النموذج ككل ذو دلالة إحصائية عالية، وأن العلاقة بين الإنفاق العام والاحتياطيات ليست نتيجة للصدفة.

٣-٤-٤ اختبارات أخرى:

Durbin-Watson = 1.94:

عند ملاحظتها بانها قريبة من ٢، مما يشير إلى عدم وجود ارتباط ذاتي (Autocorrelation) في الأخطاء، وهو أمر إيجابي لصحة النتائج.

Akaike/Schwarz/Hannan-Quinn criteria:

تُستخدم لمقارنة نماذج مختلفة، لكن قيمتها العالية هنا قد تعكس محدودية حجم العينة.

٣-٤-٥ الربط مع فرضيات البحث:

أ. الفرضية الأولى (التأثير الإيجابي): مدعومة بقوة من خلال:

- معامل X الإيجابي والكبير (0.83)
- الدلالة الإحصائية العالية (Prob. ≈ 0)
- تفسير النموذج لـ ٨٠٪ من التغيرات في الاحتياطيات.

الاستنتاج: الإنفاق العام له تأثير إيجابي ودال إحصائياً على الاحتياطيات الأجنبية.

ب. الفرضية الثانية (عدم التأثير): مرفوضة تمامًا لأن:

- النتائج تظهر تأثيرًا قويًا (t-Statistic = 8.05)
- الاحتمالية (٠.٠٠٠٠) أصغر بكثير من ٠.٠٠٥.

الاستنتاج: لا يوجد دعم إحصائي لفرضية "عدم التأثير".

٣-٤-٦ التحذيرات والقيود:

أ. حجم العينة الصغير (١٨ مشاهدة): مما قد يؤثر على تعميم النتائج، خاصة إذا كانت البيانات غير ممثلة لفترات اقتصادية مختلفة.

ب. غياب متغيرات تحكم: قد تتمثل في عوامل أخرى (مثل سعر الصرف أو الديون العامة) مؤثرة ولم تُدرج في النموذج.

ج. القطع الثابت غير الدال: يشير إلى أن الثابت قد لا يكون ضروريًا في النموذج، أو أن هناك متغيرات مفقودة.

٤ – الاستنتاجات والتوصيات

٤ – ١ اهم الاستنتاجات

أ. النتائج القياسية للبحث تدعم الفرضية الأولى بقوة وتُظهر أن الإنفاق العام يؤثر إيجابيًا على الاحتياطيات الأجنبية.

ب. الفرضية الثانية مرفوضة بسبب الأدلة القياسية القاطعة على وجود تأثير.

ج. الدراسة تقدم دليلًا قويًا على أهمية مراقبة الإنفاق العام كأداة لتعزيز الاحتياطيات الأجنبية، مع ضرورة مراعاة العوامل الخارجية.

د. هناك متغيرات أخرى تؤثر على الاحتياطيات الأجنبية كعجز ميزان المدفوعات، أسعار الفائدة، انخفاض الإيرادات النفطية، والأزمات العالمية.

هـ. يتأثر أتجاه الانفاق العام بمتغيرات الدين العام الداخلي، إقرار الموازنة العامة، الازمات المالية الداخلية.

٤ – ٢ التوصيات:

أ. زيادة الانفاق الاستثماري وتوجيه نحو القطاعات الإنتاجية مما يسهم في زيادة النمو الاقتصادي وانعكاسه الإيجابي على الاحتياطيات الأجنبية.

ب. إضافة متغيرات إضافية للبحث (كالصادرات والواردات، أسعار الفائدة، معدل التضخم).

ج. استخدام سلسلة بيانات لفترة أطول لتحسين موثوقية النتائج.

د. اختبار اتجاه السببية مثل: (هل الإنفاق العام يسبب زيادة الاحتياطيات أم العكس؟) باستخدام نماذج أكثر تعقيداً مثل(Granger Causality أو VAR)

هـ. رفع نسبة الإنفاق الاستثماري إلى ٢٥–٣٠٪ من إجمالي الإنفاق العام، خصوصًا في القطاعات الإنتاجية.

و. ربط سياسة الإنفاق العام بأسعار النفط عبر صندوق ضبط مالي لتقليل الضغط على الاحتياطيات الأجنبية.

REFERENCES:

١. يوسف، حسن يوسف. (٢٠١٤). البنوك المركزية ودورها إقتصاديات الدول. دار التعليم الجامعي. الإسكندرية. جمهورية مصر العربية.

٢. الصالح، علي شفيق. (٢٠١٤). خفايا الذهب والأزمة الاقتصادية العالمية مع الإشارة للدور العربي والخليجي. مكتبة القانون والاقتصاد للنشر والتوزيع. الرياض. مملكة العربية السعودية.

٣. احمد، رائد ناجي. (٢٠١٨). المالية العامة والتشريع المالي في العراق. مكتبة السنهوري للطباعة والنشر. بيروت. لبنان.

٤. الدمرداش، محمود محمد. (٢٠٢٣). أقتصاديات المالية العامة مع إشارة خاصة لتطور النظام المالي في المملكة العربية السعودية. دار الاجادة للنشر والتوزيع. الرياض. مملكة العربية السعودية.

٥. سالم، سيف نهاد. (٢٠٢٠). "العلاقة بين الإنفاق الحكومي وكفاية الإحتياطيات الدولية في العراق" (رسالة ماجستير) مقدمة الى مجلس كلية الإدارة والاقتصاد، جامعة بغداد، العراق.

٦. كريم، بودخدخ. (٢٠١٠). "أثر سياسة الإنفاق العام على النمو الاقتصادي" رسالة ماجستير مقدمة الى مجلس كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة دالي إبراهيم، الجزائر.

٧. حويش، ياسر. "حقوق السحب الخاصة مفهومها، واقعها، ومستقبلها" مجلة جامعة دمشق للعلوم الاقتصادية والقانونية: ٣٠(٢)٩–٣٥.

٨. يارة، سمير عبد الصاحب، ومطرود، لميس محمد. (٢٠٢٢). تقييم كفاية الإحتياطيات الأجنبية– دراسة حالة في البنك المركزي العراقي. مجلة كلية الرافدين الجامعة للعلوم:(٥٢)٥٥–٦٣.

٩. الخزرجي، ثريا عبد الرحيم، وبيده، صابرين قاسم. (٢٠٢١). "دور الإحتياطيات الاجنبية في تفعيل اليه التعقيم النقدي في العراق لما بعد ٢٠٠٣" مجلة الوارث العلمية: ٣(٥)٩٠–١١٠.

١٠. ناشور، الهام خزعل. (٢٠٢٣). أثر الإنفاق العام في تعديل تركيبة الناتج المحلي الإجمالي في العراق . Economic Researcher Review: 11(1) 13-27.

11. Ross, Cranston, & Avgouleas, Emilios, &Van Zwieten, & Hare Christopher, &Van Sante, Theodor. (2017). Principles of Banking Law.3rd edition. Publisher Oxford University Press. Glasgow, Great Britain.

12. Gumata, N., & Ndou, E. (2021). Achieving Price, Financial and Macro-Economic Stability in South Africa. Springer International Publishing.

13. Papaioannou, E., Portes, R., & Siourounis, G. (2006). “Optimal currency shares in international reserves: The impact of the euro and the prospects for the dollar”. Journal of the Japanese and International Economies, 20(4), 508-547.

14. Zhang, J. (2021). Analysis on the Impact of the Foreign Exchange Reserves of China on Its Macro Economy. In E3S Web of Conferences (Vol. 233, p. 01159). EDP Sciences.

15. Asomba, I. U., Ezema, C. C., & Igbodiegwu, C. G. (2023). PERFORMANCE BUDGET AND EFFECTIVE PUBLIC EXPENDITURE MANAGEMENT IN NIGERIA: THE NEXUS. Nigerian Journal of Social Development, 11(2), 137-144.

16. Chandana, A., Adamu, J., & Musa, A. (2024). Impact of government expenditure on economic growth in Nigeria, 1970-2019. CBN Journal of Applied Statistics (JAS), 11(2), 6.
17. https://www.imf.org/en/Topics/special-drawing-right